



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL  
S/15943  
29 August 1983  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

تقرير آخر للأمين العام يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥  
(١٩٧٨) و (٤٣٩) (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا

١ - استأنف مجلس الأمن ، في جلساته من ٢٤٣٩ الى ٢٤٤٤ ومن ٢٤٤٦ الى ٢٤٥١ المعقودة فيما بين ٢٣ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، النظر في الحالة في ناميبيا .  
٢ - واتخذ مجلس الأمن ، في جلسته ٢٤٤٩ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، ونصه كما يلي :

ان مجلس الأمن ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/15776) ،

وان يذكر قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ ،

وان يذكر ويؤكد من جديد قراراته ٣٠١ (١٩٧١) و ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٢ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ،

وان يؤكد من جديد المسؤولية القانونية للأمم المتحدة عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن ضمان تنفيذ قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بما في ذلك اجراء انتخابات حرة عادلة في ناميبيا تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ،

وان يلاحظ نتائج المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال ، المعقود في مقر اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ،

وان يلاحظ المشاورات المطولة والمضنية التي دارت منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وان يلاحظ كذلك بأسف أن هذه المشاورات لم تحقق حتى الآن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

- ١ - يدين احتلال جنوب افريقيا المستمر وغير الشرعي لناميبيا في تحدّ صاخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛
  - ٢ - يطلب الى جنوب افريقيا أن تلتزم التزاما قاطعا باستعدادها لامثال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا ؛
  - ٣ - يطلب كذلك الى جنوب افريقيا أن تتعاون تعاونا فوريا وكاملا مع الأمين العام للأمم المتحدة لتيسير تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن الاستقلال المبكر لناميبيا ؛
  - ٤ - يقرر تفويض الأمين العام في اجراء مشاورات مع الأطراف في وقف اطلاق النار المقترح ، بهدف ضمان التنفيذ المعجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛
  - ٥ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن عن نتائج هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن ولا يتجاوز ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٣ ؛
  - ٦ - يقرر ابقاء المسألة فعليا قيد نظره .
- ٣ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار المذكور أعلاه .
- ٤ - ولقد شرعت ، تنفيذا للولاية الموكولة اليّ ، في اجراء مناقشات ميدئية مع كل من يعينهم الأمر ، بغية وضع الاطار اللازم لمشاوراتي والتوصل الى اتفاق بشأن المسائل المعلقة المقرر مناقشتها مع أطراف وقف اطلاق النار المقترح .
  - ٥ - وقد أكد كبار المسؤولين بجنوب افريقيا ، أثناء مشاوراتي الأولية ، معهم بشأن تنفيذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، ان العقبة الرئيسية في سبيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة هي وجود قوات كوبية في أنغولا ، وانه يمكن بمجرد انسحابهم مواجهة ما تبقى من مسائل معلقة وحلها . وأشاروا ، في نفس الوقت الى أنهم يرحبون بزيارتي جنوب افريقيا لاجراء المشاورات اللازمة . وأوضحتم لهم انه لا يمكن قبول مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لاجراء تسوية في ناميبيا . وأضفت ان جنوب افريقيا ان لم تكن مستعدة لمناقشة المسائل المعلقة في هذه المرحلة ، فلن ينتظر من زيارة جنوب افريقيا للتشاور سوى القليل من الجدوى . وأكدت انه لا مبرر لهذه الزيارة الا اذا كانت ترمي الى خدمة هدف نافع في اطار قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) .
  - ٦ - وتلقت ، في ١٠ آب/اغسطس ، رسالة من وزير خارجية جنوب افريقيا بين فيها وجهات نظر حكومته فيما يتعلق بشروطها ازاء اجراء تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وقالت الرسالة ان حكومة جنوب افريقيا ترى انه يمكن ، بمجرد التوصل الى اتفاق معين بشأن الشروط الأساسية للانسحاب الكوبي والحصول على التزام من قبل الحكومة الأنغولية فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق ، مجابهة المسائل المعلقة الأخرى وحلها بسرعة معقولة

في اطار نقاط التفاهم التي تم التوصل اليها بين جنوب افريقيا وفريق الاتصال . وذكر في هذا الصدد ان جنوب افريقيا ستتمسك بمراعاة الالتزامات التي وضعت خلال المرحلتين الأولى والثانية من المفاوضات ، ولا سيما فيما يتصل بالحيدة التي لاتزال مطلبا أساسيا فيما يتعلق بتنفيذ أى تسوية ؛ وانه ينبغي لذلك القيام بمناقشات حول طريقة تطبيق مبدأ الحيدة تطبيقا عمليا .

٧ - ولقد قمت ، في اجتماعات منفصلة في نيويورك ، بابلاغ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وممثل رئيس دول خط المواجهة فضلا عن فريق الاتصال الغربي بأن جنوب افريقيا اذا استمرت في اصرارها على عدم مجابهة المسائل المعلقة الا بعد التوصل الى اتفاق بشأن انسحاب القوات الكوبية فسيتعذر احراز أى مزيد من التقدم بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن من ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) في هذه المرحلة . وأكد فريق الاتصال الغربي من جديد ، في اجتماع آخر ، ان نقاط التفاهم التي أمكن التوصل اليها في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من المفاوضات التي جرت عام ١٩٨٢ ( انظر S/15776 ، الفقرات من ٤ الى ٩ ) ، بصيغتها التي تم الاتفاق عليها في المناقشات الموازية التي أجريت مع سوابو ودول خط المواجهة فضلا عن جنوب افريقيا ، مازالت نافذة المفعول وملزمة بالنسبة للأطراف فيها . وأكدت للأطراف من جديد ، بناء على هذا ، انه لا ينبغي ، عند تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) ، اعادة فتح باب المناقشات فيما يتعلق بالأمور التي تم التوصل بالفعل الى اتفاق وتفاهم بشأنها ، والتي تم ابلاغ الأمم المتحدة بها على هذا النحو . ولفت انتباههم ، في هذا الصدد ، الى انه لم يتبق من المسائل المعلقة التي ينبغي مواجعتها في اطار قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) سوى اختيار النظام الانتخابي وبعض المشاكل النهائية المتعلقة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله .

٨ - واجتمعت ، في ١٦ آب/اغسطس ، بالسفيرين فورى وفون شريندغ من جنوب افريقيا لمناقشة رسالة ١٠ آب/اغسطس الواردة من وزير الخارجية في اطار قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) . وقد أكد لي في ذلك الاجتماع ان جنوب افريقيا تقبل قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) كأساس للمزيد من المناقشات ؛ وان جنوب افريقيا مستعدة ، دون المساس بموقفها من سائر القضايا الاقليمية ، لمناقشة المسألتين المعلقتين الباقيتين بشأن النظام الانتخابي والنقاط القليلة المتبقية الخاصة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله . وأكد لي السفيران أيضا ان جنوب افريقيا لا تنوى اعادة فتح باب المناقشات بشأن الأمور التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها مع الأطراف ؛ وان جنوب افريقيا تقبل كذلك كافة نقاط التفاهم والاتفاق التي تم التوصل بشأنها مع الأطراف ، بوصفها سارية وملزمة بالنسبة لأطراف المفاوضات ، وانها ستصمم على تنفيذها بناء على ذلك . ولقد كان قرارى بأن زيارة جنوب افريقيا قد تكون

ذات جدوى في اطار قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) ، مبنيا على أساس هذه الايضاحات .

٩ - ولقد أبلغت وزير خارجية جنوب افريقيا ، في ١٧ آب/اغسطس ، ان من الممكن ، بعد تبادل وجهات النظر مع السفيرين فورى وفون شريندنج بشأن النقاط الواردة في رسالته ، وفي ضوء الايضاحات المقدمة التي منهما ، القيام بزيارة عمل قصيرة الى جنوب افريقيا في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ آب/اغسطس ، في اطار قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) ، بغية اجراء المزيد من المناقشات مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا . وأكدت للوزير أيضا ان من المهم ، في اطار مناقشاتنا ، اعتبار أن مسألة ناميبيا قضية أساسية في حد ذاتها وأنها ليست تابعة لغيرها من القضايا . وأبلغت الوزير أيضا انني أنوى ، بعد زيارتي لجنوب افريقيا ، أن أقوم ، فيما يتعلق بمسؤولياتي وفي اطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، بزيارة تعارف قصيرة لناميبيا .

١٠ - وفادرت نيويورك في ٢٠ آب/اغسطس يرافقتي السيد بريان أركوهارت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ؛ والسيد أبي فرح ، وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة ؛ والسيد مارتي اهتسارى ، ممثلي الخاص لناميبيا . ووصلت جنوب افريقيا في ٢٢ آب/اغسطس ، بعد توقف قصير في الرأس الأخضر ، بناء على دعوة من الرئيس بيرير لاجراء مناقشات معه .

١١ - واجتمعت في كيب تاون ، في ٢٣ آب/اغسطس ، مع رئيس الوزراء ب . و . بوثا ، واجريت مناقشات موسعة معه بشأن كل من مسألة ناميبيا والحالة العامة في المنطقة . وقد اعقبت ذلك اجتماعات مع وزير الخارجية بوثا ومع وزير الدفاع الجنرال م . مالان ، ومع كبار المسؤولين بالحكومة في نفس الوقت ، وذلك في ٢٣ و ٢٤ آب/اغسطس . وقد حضر هذه الاجتماعات أيضا المدير العام لناميبيا ، دكتور فان نيكر . ولقد تركزت مناقشاتى مع وزير الخارجية على المسألتين الباقيتين الواردين في تقريرى الأخير ، وهما اختيار النظام الانتخابي وتسوية بعض المشاكل النهائية المتعلقة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله .

١٢ - وفي جلسة العمل ، كرر وزير الخارجية تعهد حكومة جنوب افريقيا بالتماس تسوية لمسألة ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في اطار نقاط التفاهم التي تم التوصل اليها مع الولايات المتحدة وفريق الاتصال الغربي . وأكد أن موقف حكومة جنوب افريقيا هو أن المسألة الرئيسية الوحيدة التي لا يزال يتعين حلها هي انسحاب الكوبيين من أنغولا ، على أساس عدم حلول أى قوات معادية محلهم . وذكر كذلك انه ينبغي التوصل الى اتفاق نهائي بشأن الشروط الأساسية للانسحاب الكوبي ، وانه يتعين الحصول على تعهد من الحكومة الأنغولية فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق . وأعلن انه يلزم معالجة المسائل المتعلقة الأخرى وتسويتها في اطار نقاط التفاهم التي تم التوصل اليها مع الولايات المتحدة وفريق الاتصال الغربي .

١٣ - وردا على ذلك ، ذكرت انه لا يمكن للأمم المتحدة قبول شرط الربط المسبق لتنفيذ خطة الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا . وأوضحت أن ولايتي لا تتضمن مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا وان الصلاحيات المتعلقة بمحادثات مع حكومته موضحة على وجه التحديد في القرارين ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) . وقد حثت حكومة جنوب افريقيا على الرد بطريقة ايجابية على المسألتين المعلقتين الباقيتين .

١٤ - وفيما يتصل بالنظام الانتخابي ، ذكر وزير الخارجية ان المقترحات الدستورية الغربية نصت على الاختيار بين النظامين وهما التمثيل النسبي ونظام الدائرة الانتخابية ( عضو واحد عن الدائرة ) ، على أن يجري المدير العام الاختيار عقب البدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وأشار الى أن اختيار جنوب افريقيا سيتم حاليا بمعرفة المدير العام وسيبلغ الى الممثل الخاص بمجرد تحديد موعد للتنفيذ ، سيكون أقرب مما نص عليه أصلا في المقترحات . ويتذكر أعضاء مجلس الأمن انني ، في تقريرى الأخير الى المجلس ( S/15776 ، الفقرة ٨ ) ، أوضحت الحالة فيما يتصل بالنظام الانتخابي كما يلي :

" وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي الذى سيطبق في انتخاب الجمعية التأسيسية ، فقد اتفق على أن يقوم هذا النظام اما على أساس التمثيل النسبي أو على أساس الدوائر الانتخابية التي يمثلها عضو واحد . وقد أكد لي أيضا ان جميع الأطراف قد اتفقت على انه يجب تسوية هذه المسألة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وعلى انه يجب ألا تتسبب هذه المسألة في تأخير تنفيذ ذلك القرار . وأكدت دول خط المواجهة وسوابو الرأي القائل بأنه ينبغي ضمان الاتفاق على النظام الانتخابي قبل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ولتحقيق هذه الغاية ، تعهد فريق الاتصال الغربي بمواصلة مشاوراته مع جميع الأطراف " .

١٥ - وفيما يخص فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، تناولت في البداية تشكيل عنصره العسكرى . واستعرضت التقدم المحرز في محادثات سابقة فيما يتعلق بالحكومات التي وافقت على تقديم سبع كتائب من المشاة لذلك الفريق . وأوضحت ، عند القيام بذلك ، أن القرارات النهائية بشأن تكوين الفريق سيتخذها مجلس الأمن استنادا الى مقترحات مقدمة من الأمين العام . وعلى اثر المناقشة ، أعرب وزير الخارجية عن الموافقة على التشكيل المقترح للفريق ، وذكر أن المسألة قد سويت فيما يخص جنوب افريقيا .

١٦ - وأسفرت المناقشات أيضا عن تسوية المسائل المعلقة بشأن الاتفاق على مركز فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وسيزود هذا الاتفاق الفريق المذكور بالحصانات والامتيازات اللازمة لتسهيل أعماله ولحماية مركزه في الاقليم بوصفه عملية للأمم المتحدة .

١٧ - وأثار وزير الخارجية أيضا مسألة الحيادة مرة أخرى . وفي هذا الخصوص ، أكد لي أن جنوب افريقيا لا تعترم اعادة فتح باب المناقشة بشأن هذه المسألة ، التي تم التوصل

الى اتفاق بشأنها فعلا ، ولكنه سيكون من المفيد لجنوب افريقيا ، لتجنب تأخيرات أخرى ، معرفة كيفية تنفيذ الأحكام المتعلقة بذلك . وأكدت له انه عند تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ستعامل الأمم المتحدة جميع الأطراف على قدم المساواة . ويترتب على ذلك توقع انتهاج جنوب افريقيا نفس السبيل .

١٨ - وحيث انني استكملت محادثاتي مع جنوب افريقيا في موعد سابق على الموعد المقرر ، توجهت الى ناميبيا في ٢٤ آب/اغسطس في زيارة قصيرة للاطلاع على مجريات الأمور . وزرت ريبانكا على الحدود الشمالية لناميبيا ، حيث شاهدت محطة الطاقة الكهرمائية ومنشآتها . وهيات لي الرحلة الى ناميبيا فرصة لتلقي معلومات مباشرة عن بعض المصاعب الحالية التي تواجه سكانها . وبينما كنت في الاقليم ، اثرت هذه المسائل ومسائل أخرى في مشاورات غير رسمية مع المدير العام ، الدكتور فان نيكيك .

١٩ - وتعاني ناميبيا حالة جفاف خطيرة ذات آثار رهيبة على السكان جميعا ، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية . وفي اتصالاتي واجتماعاتي مع أهالي الاقليم ، حثني معظمهم ، بعد التعبير عن رغبتهم في السلم وتأكيد ضرورة التنفيذ المبكر لخطة الأمم المتحدة ، على تنبيه المجتمع الدولي الى محنتهم وتسهيل تدفق المساعدة الانسانية . وللدورة الحالية من الجفاف في الجنوب الافريقي في مجموعه أثر مدمر على الاقتصاد القومي والحياة اليومية لشعب الاقليم . وفي هذه الظروف قد يكون المجتمع الدولي راغبا في بحث كيفية تقديم المساعدة الانسانية لدعم الجهود المحلية في هذا الصدد .

٢٠ - وبعد اختتام المرحلة الأولى من زيارتي للجنوب الافريقي قمت بزيارة مدتها يوم واحد للواندا في ٢٦ آب/اغسطس لمواصلة المحادثات التي بدأتها في نيويورك مع سوابو فيما يتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) . واجتمعت أيضا مع الرئيس دوس سانتوس رئيس أنغولا لبحث الحالة في الجنوب الافريقي .

٢١ - واجتمعت مع السيد سام نوجوما ، رئيس سوابو ، في لواندا لبحث مسألة ناميبيا في اطار قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) . وأعاد الى مسامعي بيان سوابو الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ خلال اجتماع جنيف السابق للتنفيذ . وذكر أن سوابو مستعدة للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا وزيادة التعاون مع الأمين العام وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، سواء في تشكيله العسكري أو المدني ، في تسهيل التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بدون تحوير أو تعديل أو مسائل الربط والتبادل الدخيلة وغير ذات الصلة بالموضوع .

٢٢ - وفيما يتعلق بتشكيل العنصر العسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، أكد لي أن سوابو ستؤيد التوصيات التي أنوى تقديمها الى مجلس الأمن بشأن تشكيل كتائب المشاة السبع .

٢٣ - وفيما يتصل باختيار النظام الانتخابي ، أعاد السيد نوجوما تأكيد موقف سوابو من أنها مستعدة مبدئياً لقبول التمثيل النسبي أو نظام الدائرة الانتخابية التي يمثلها عضو واحد ، وألح على الضرورة الحتمية لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن وعلى تحديد اطار زمني للتنفيذ .

### النتائج

٢٤ - شرحت فيما سبق ما بذلته من جهود لتنفيذ الولاية التي أسندها اليّ مجلس الأمن في القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، وهي التشاور مع الأطراف في وقف اطلاق النار المقترح بغية تأمين التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفيما يتعلق بالفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، فان هذه المشاورات المطولة والمكثفة قد أدت الى حل كل المسائل المعلقة تقريبا . والواقع اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ النهاية في مجال طرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٢٥ - على أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمراً مستحيلاً . وقد أوضحت مرارا انني لا أقبل ما يسمى " بالربط " وان مسألة القوات الكوبية لم تكن بين ما توخاه قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وانها ليست جزءاً من ولايتي بموجب القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) . ان هذه المسألة الصعبة لا يمكن تناولها الا في الاطار الذي يشتمل عليها ، وذلك مع المعنيين بها بصورة مباشرة ، على أن يقوموا بذلك في حدود حقوقهم السيادية ، وأهم من ذلك كله لا بد أن يبذل كل من يعينهم الأمر جهداً صادقاً لتخفيف حدة التوترات والقضايا المثيرة للنزاع في المنطقة ككل .

٢٦ - وقد أدت زيارتي للمنطقة الى تجسيد حي لصورة الفاجعة الانسانية للحالة الراهنة وضرورة احراز تقدم عاجل نحو التنفيذ . ان شعب ناميبيا ، الذي بدأ هذا الجهد الدولي الذي طال أمده وما زال قائماً باسمه ، لا يعاني فقط من حرمانه من تطلعاته المشروعة الى تقرير مصير واستقلال حقيقيين ، وانما من آثار التسوية وعدم التأكيد من مستقبله أيضاً . وقد أضيفت الآن الى المصاعب الكبيرة السابقة مشاق حالة جفاف طويلة وخطيرة . ولقد شاهدت بنفسني نفاذ صبره وتبدد أوهامه .

٢٧ - والحل السلمي لمشكلة ناميبيا هو أيضاً مفتاح الطريق الى مستقبل سلمي تعاوني لجميع بلدان المنطقة . وقد كان لعدم الاستقرار والنزاع الناجمين عن العجز عن حل هذه المشكلة نتائج مفعجة في البلدان المجاورة خصوصا أنغولا . وليس في صالح أحد على الاطلاق أن تستمر هذه الحالة . انها تؤدي الى الحاق الضرر الشديد بالحكومات والشعوب جميعا في المنطقة ، وتؤدي أيضا الى تهديد للسلم على النطاق الأوسع . وهناك عامل آخر يزيد من تعقيد الأمور وهو اضافة قضايا سياسية وأيدولوجية أوسع الى حالة معقدة ومشحونة بدرجة كبيرة بالفعل .

٢٨ - لقد أفدت أعلاه بحدوث تقدم كبير منذ آخر اجتماع عقده المجلس للنظر في مسألة ناميبيا . بيد انه ليس هناك من يدرك أكثر مني اننا لا نستطيع أن نزعم اننا قد أحرزنا تقدما حقيقيا الى أن يحدد بالفعل تاريخ لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والسى أن يبدأ نفاذ وقف اطلاق النار . وليس لدى أى شك في انه ستحدث نتائج مفاجئة أخرى اذا لم نصل الى هذه المرحلة بسرعة .

٢٩ - ان قيام ناميبيا موحدة تتمتع بالسلم والازدهار والاستقلال سيكون انجازا يمكن لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يقخروا به . ومن أجل شعب ناميبيا ومستقبل هذه المنطقة من العالم التي وهبت الثروة ، ولصالح السلم العالمي أناشد جميع المعنيين ألا تلهيهم قضايا أخرى عن هذا الهدف . وأهيب بهم أن يعملوا ، بروح مجددة من التعاون ، على اضافة المزيد الى ما احرز من تقدم ، وبذل جهد ضخم آخر لحرار الاستقلال لنايبيا من خلال تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في أقرب وقت ممكن . وانني مصمم من جانبي على مواصلة المساعي تحقيقا لهذه الغاية ، وعلى مساعدة شعب ناميبيا أيضا بكل طريقة يمكنني أن أفعل بها ذلك .